الأمم المتحدة

A/59/417

الجمعية العامة

Distr.: General
6 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

الميزانية المنقحة المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٦٠٠ ٦٠٣ ٢٩١ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٠٠ ٦٠٣ ٢٩١ دولار

١ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على كامل المبلغ الذي اقترحه الأمين العام بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة الوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في مسألة تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما يتضمن التقرير تعليقات اللجنة وملاحظاتها التي قدمتها في أعقاب زيارتها للبعثة في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

111004 111004 04-53869 (A)
0453869

أولا – المقدمة

٣ – أنشأ مجلس الأمن، بقراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وتم لاحقا تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بموجب قرارات متتالية لمجلس الأمن. ووافق مجلس الأمن بموجب قراره ١٤٩٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، على خطة للإنهاء التدريجي للبعثة وفقا لخيار ''تعديل'' الحالة الراهنة الذي يرتأي إتمام انسحاب القوات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/663). ووافق مجلس الأمن، بقراره ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، على خطة معدلة للإنهاء التدريجي للبعثة تنص على إجراء تخفيض أكثر تدرجا في قوام القوة العسكرية وقوة الشرطة للبعثة، اقترحها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/228). ومدد مجلس الأمن، بقراره ١٥٦٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ولاية البعثة لمدة تسعة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وذلك إدراكا منه للحاجة إلى مزيد من التعزيز لقدرات قوة الشرطة والقوات المسلحة لسيراليون من أجل حفظ الأمن والاستقرار على نحو فعال، وفقا لما أشار إليه الأمين العام في تقريره الثالث والعشرين (S/2004/724) المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٤ – ولا يزال الجدول الزمني للإنهاء التدريجي، الذي ترد تفاصيله في تقرير الأمين العام الثاني والعشرين عن البعثة (S/2004/526) المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مطروحا، ويتوقع القيام بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بتخفيض عدد أفراد القوات من ٥٠٠ ١١ إلى ٠٠٠ ٥ فرد تقريبا، مع قيام ما يقرب من ٥٠٠ ١ من أفراد القوات العسكرية بتوفير دعم سوقي وتحقيق انتقال سلس لما تبقى من وجود البعثة. ويتوقع بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥ أن يخفض قوام البعثة ليبلغ ٢٥٠ ٣ فردا و ١٤١ مراقبا عسكريا من مراقبي الأمم المتحدة. وسيتم بتزامن مع ذلك تخفيض عدد الموظفين المدنيين.

ثانيا – المعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٥ – أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن المبلغ الإجمالي للأنصبة المقررة على الدول الأعضاء فيما يخص البعثة منذ بدايتها حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ قد بلغ ٦٢٥,١ ٢ مليون دولار. وبلغت المدفوعات المسددة حتى ذلك التاريخ ٤٨٩,١ ٢ مليون دولار، ويبقى رصيد غير مسدد يبلغ ١٣٦ مليون دولار. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بلغت السيولة

النقدية للبعثة ٢٢٣,٥ مليون دولار، فيما بلغت الالتزامات غير المصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغ ٥٥,٩ مليون دولار.

٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع ما سدد من تكاليف القوات والشرطة المشكلة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بلغ ٠٠٠ ٤٨٣ ٥١ دولار، فيما مثلت المستحقات المالية عن الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ مبلغ ٠٠٠ ٥٨٨ ٤٦ دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أبلغت اللجنة أنه تم تسديد مبلغ ٠٠٠ ٤٣٥ ٥٥ دولار حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبأن المبلغ التقديري المستحق هو ٠٠٠ ٨٥٩ دولار، فيما بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة ٠٠٠ ٥٣١ ٣٥ دولار. وفيما يخص التعويض عن الوفاة والعجز، تم حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ دفع مبلغ ٦٥٠ ٢٣٥ ٤ دولارا عن ٩٩ مطالبة؛ فيما لا تزال ١٤ مطالبة قيد النظر، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٠٠٠ ٨٨٣ ١٥ دولار.

٧ - وتثني اللجنة على البعثة لما يتسم به وضع السيولة النقدية الخاصة بها من جودة الإدارة، وتلاحظ مع التقدير أنه تم التوقيع على مذكرات التفاهم الـ ٦٩ جميعها. وتطلب إلى المقر أن يكرر اتباع هذه الممارسات الجيدة في بعثات أخرى.

٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بلغ عامل تأخر الانتشار ١٢ في المائة بالنسبة للمراقبين العسكريين، و ١٨ في المائة بالنسبة للوحدات العسكرية، و ٢٢ في المائة بالنسبة للشرطة المدنية، وأن معدل الشغور بلغ ١٧ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٦ في المائة من الموظفين الوطنيين، و ١٤ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة.

ثالثا - الميزانية المنقحة المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

٩ - بلغت الميزانية الأولية لعمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغا قدره ٢٠٠ ٩٨٢ ١٩٦ دولار[أ]، وفقا لخطة الإنهاء التدريجي التي تتوخى انسحاب القوات الكامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٠ - وتبلغ الاحتياجات المنقحة من الموارد عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغ ٦٠٠ ٦٠٣ ٢٩١ دولار، أي بزيادة ٤٠٠ ٦٢١ ٩٤ دولار أو

(أ) الميزانية التي أوصت بها اللجنة الاستشارية واعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٤٨ في المائة عن المخصصات الأصلية (انظر S/59/286). ويشمل هذا المبلغ المنقح ٢٠٠ ٤٢٨ ١٤٣ دولار مخصص للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ١٠٠ ٤١٣ ٥٠ دولار مخصص للموظفين المدنيين، و ٣٠٠ ٧٦٢ ٩٧ دولار للتكاليف التشغيلية، وذلك يمثل على التوالي زيادة بنسب ٢٩ و ٤٦ و ٩٠ في المائة، على أن هذه الزيادة في التكاليف التشغيلية تعزى إلى النقل الجوي بنسبة ٧٠ في المائة.

١١ - وتنص الميزانية المنقحة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه، على تخفيض قوات البعثة ليصل عدد أفرادها إلى ٥٣٢٠ فردا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ثم تخفيضها ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ولمدة ستة أشهر أولية، ليصل العدد المتبقي على أقصى تقدير إلى ٢٥٠ ٣ فردا من القوات، و ١٤١ مراقبا عسكريا، و ٨٠ من أفراد الشرطة المدنية.

١٢ - وسيتم أيضا تخفيض عدد الموظفين المدنيين، بحيث يصل عدد الوظائف في مرحلة أولى إلى ٠٠٣ ١ وظيفة، منها ٣٣٠ للموظفين الدوليين، و ٥٣٤ للموظفين الوطنيين، و ١٣٩ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ثم سيجري في مرحلة ثانية تخفيض عدد الوظائف ليصل إلى ٨٤٩ وظيفة، منها ٢٦٦ للموظفين الدوليين، و ٤٨٦ للموظفين الوطنيين، و ٩٧ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ألف - أنشطة البعثة فيما يتصل بالتصفية

١٣ - لاحظت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/759/Add.3)، أن عملية شطب الممتلكات لا تسير بالشكل الذي كان من المتوقع أن تسير عليه، لا سيما خلال مرحلة تقليص حجم البعثة. وحثت اللجنة الاستشارية البعثة على إيلاء اهتمام متزايد لعملية شطب الممتلكات والتصرف فيها، وعلى كفالة إنجاز هذه المهام مع الامتثال التام للقواعد والإجراءات المالية الخاصة بالمنظمة.

١٤ - وأبلغت اللجنة أنه تم إنشاء فريق للتصرف في الأصول ووحدة للتصرف في الأصول والحماية البيئية بعد إجراء استعراض مستفيض لعملية شطب الأصول والتصرف فيها. ويتولى فريق التصرف في الأصول مسؤولية حل المسائل العالقة المتصلة بعمليات شطب الأصول والتصرف فيها، فيما تتولى الوحدة المذكورة كفالة التصرف في جميع الأصول المملوكة للأمم المتحدة والوحدات بطريقة تنسجم مع البيئة، والعمل على إصدار السلطات المحلية لسيراليون تصريحا يخلي ذمة البعثة من المسؤوليات البيئية في المناطق التي يتم إخلاؤها. وقد أدمجت

الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في مبادئ توجيهية وضعت بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التصرف في الأصول بطريقة تنسجم مع البيئة، وستصبح جزءا من المعايير التي تطبقها إدارة عمليات حفظ السلام في كافة البعثات.

١٥ - وتفهم اللجنة أنه تم في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤ تحديد فائض في الأصول بقيمة ٤٠ مليون دولار سيتم تحويله إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات أو إلى بعثات أخرى. وأبلغت اللجنة أنه عقب اتخاذ خطوات للتصرف في معظم الأصول المشطوبة، لا يزال هناك، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ١٤٠ ٢ من الأصول التي ينتظر التصرف فيها و٨٣٩ من الأصول قيد الشطب. **وتثني اللجنة على التقدم الذي أحرزته البعثة في هذا الميدان.**

باء - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام الموافق عليه ٢٠٠٤-٢٠٠٥	القوام المنقح ٢٠٠٤-٢٠٠٥	الوظائف المشغولة[أ]
المراقبون العسكريون	٢٦٠	٢٦٠	٢٢٩
الوحدات العسكرية[ب]	١٠ ٣٩٩	٨٠٠ ٩ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	٨ ٤٧٦
		٣٢٠ ٥ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
		٢٥٠ ٣ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	

(أ) في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(ب) استنادا إلى برنامج نشر الوحدات.

١٦ - ويتم وضع برنامج إعادة القوات إلى الوطن بالتنسيق الوثيق مع البلدان المساهمة، بحيث تراعى بعض المرونة في تواريخ المغادرة الفعلية. ويجري تخفيض عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفقا لخطة التعديل والتخفيض والانسحاب. وأُبلغت اللجنة أن البعثة تعتزم إغلاق ٢٢ معسكرا/مواقع أفرقة وإعادة ٤٠٠ ٤ من الأفراد العسكريين إلى وطنهم، بالتزامن مع عمليات تناوب ١٢٥ ٢ من الأفراد العسكريين في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

١٧ - وتلاحظ اللجنة أنه موازاة مع تخفيض عدد الأفراد، تم تخفيض رتبة قائد القوة ونائب قائد القوة من رتبتي أ ع م إلى مد-٢ ومد-٢ إلى مد-١ على التوالي.

جيم – الأفراد الموظفون المدنيون

الفئة	القوام الموافق عليه ٢٠٠٤-٢٠٠٥	القوام المنقح[أ] ٢٠٠٤-٢٠٠٥		الوظائف المشغولة[ب]
الموظفون الدوليون	٣٣٥	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	٣٣٥	٢٧٧
		٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	٣٣٠	
		٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	٣٢٠	
		٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٢٦٥	
الموظفون الوطنيون	٥٥٦	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	٥٥٦	٥٢٦
		٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	٥٣٤	
		٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	٥٥٦	
		٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٤٨٦	
متطوعو الأمم المتحدة	١٤٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	١٤٧	١٢٦
		٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	١٣٩	
		٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	١٣١	
		٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٩٧	
المجموع	١ ٠٣٨	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	١ ٠٣٨	٩٢٩
		٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	١ ٠٠٣	
		٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	١ ٠٠٧	
		٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٨٤٨	

(أ) في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(ب) استنادا إلى برنامج نشر الوحدات.

١٨ – ونتج عن تنفيذ خطة التعديل والتخفيض والانسحاب تحمل العنصر الإداري للبعثة لمهام إضافية كبرى. فعلى سبيل المثال، يتطلب نقل كتيبة واحدة من موقعها الراهن إلى ميناء المغادرة إلى الوطن مدة شهر واحد تقريبا، بحيث يستدعي ذلك القيام بالعديد من الأنشطة مثل تنظيف المعسكرات/المواقع الراهنة، ونقل جميع المعدات المملوكة للوحدات والأفراد العسكريين إلى معسكرات العبور إما برا أو جوا، وصيانة معسكرات العبور وتوسيعها، ونقل المعدات المملوكة للوحدات والأفراد العسكريين إلى موانئ المغادرة.

١٩ – وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق لأن الحاجة إلى عمليات متعددة لحفظ السلام في المنطقة، مع ما يترتب عن ذلك من تنافس على موظفي البعثات المتمرسين، إضافة إلى تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قد عجلت من تناقص عدد الموظفين المتمرسين في

البعثة في ظرف بالغ الأهمية من عملياتها. فأحد المبادئ الهامة يتمثل في الإبقاء على ما يكفي من الموظفين المتمرسين في البعثة التي تشهد تقليصا في حجمها وذلك للتكفل بعملية التصرف في الأصول وتسليم البرامج إلى الحكومة الوطنية وغيرها من الكيانات الموجودة في البلد، وكذلك من أجل توثيق الدروس المستفادة على النحو المناسب. **وتدرك اللجنة مدى الاستعجال الذي تتسم به إقامة عمليات جديدة لحفظ السلام وشواغل التطوير الوظيفي لدى الموظفين المعينين في البعثات التي توجد قيد التصفية؛ إلا أنها توصي بقوة بأن تولي إدارة عمليات حفظ السلام أولويات عليا لضمان توافر عدد كاف من الموظفين المتمرسين من أجل الاضطلاع بأنشطة التصفية بكفاءة وفعالية وبأن يتم وضع مبادئ توجيهية لتعزيز الجهود المبذولة حاليا لتحصيل الدروس المستفادة.**

٢٠ - وترحب اللجنة بالجهود المبذولة من أجل ملاءمة مستويات الرتب لعدد متنوع من الوظائف مع كمية عبء العمل المخفض للبعثة بحجمها المقلص.

دال - التكاليف التشغيلية

١ - التدريب

٢١ - تلاحظ اللجنة البرامج التدريبية الموسعة المتاحة للموظفين في هذه البعثة الجاري تقليص حجمها؛ وتبدو بعض الدورات التدريبية التي تمت المشاركة فيها أكثر ملائمة لمرحلة إقامة بعثات حفظ السلام. ويتم في بعض الحالات إجراء التدريب في جنيف أو نيويورك أو بريندیزي، مما يترتب عليه دون شك تكاليف سفر إضافية. وإن اللجنة ترى أن البرامج التدريبية المعروضة ينبغي أن تكون ذات صلة بالاحتياجات التشغيلية للبعثة المقلصة الحجم؛ وتطلب اللجنة إلى البعثة القيام بتقييم دقيق للتدريب الذي يحتاج إليه الموظفون من أجل الاضطلاع بمهامهم. وفي هذا الصدد، تدرك اللجنة أن من الممكن التخطيط للبرامج التدريبية الرامية إلى تعزيز قدرات الموظفين الوطنيين وتنفيذها في سائر مراحل البعثة، بما في ذلك خلال مرحلة تقليص حجم البعثة، بل على الخصوص في مرحلة التقليص.

٢٢ - وفضلا عن ذلك، تقر اللجنة بأن تدريب الموظفين هو أيضا مسألة عريضة شاملة لعدة مسائل لا يمكن حلها على مستوى بعثة معينة من البعثات. بل ينبغي أن تعالج على نحو متكامل، وأن يتم على نحو منهجي تسجيل البرامج التدريبية التي يشارك فيها كل موظف، وذلك لضمان عدم مشاركة الموظفين في نفس البرنامج التدريبي لعدة مرات من ناحية، ولتيسير السعي إلى اكتساب مهارات معينة من ناحية أخرى. وقد طلبت اللجنة

إلى إدارة عمليات حفظ السلام إعداد مقترحات في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لإجراء مناقشات متعمقة بشأن جميع المسائل المتصلة بتدريب الموظفين.

٢ - النقل

٢٣ - تبرز اللجنة أهمية رصد نسبة المركبات إلى عدد الأفراد بقصد الوصول إلى الحد الأمثل للوفورات في التكاليف، ولا سيما خلال مرحلة تقليص حجم العمليات.

٢٤ - وقد أحيطت اللجنة علما بأن الزيادات في تكاليف النقل، ولا سيما النقل الجوي، تعزى إلى تزايد عدد الطائرات المشغلة. وذلك راجع إلى حد ما للسياسة الجديدة التي تتبعها إدارة عمليات حفظ السلام في مجال السلامة، والتي يمنع بموجبها سفر الركاب على متن طائرات هيليكوبتر المخصصة للشحن، ويعزى ذلك جزئيا أيضا إلى تزايد الأنشطة المتعلقة بإعادة القوات إلى الوطن واستحالة الوصول برا إلى العديد من المناطق خلال الفصل المطير. وللامتثال لتلك السياسة، استلمت البعثة أربع طائرات هليكوبتر جديدة من طراز MI-8 مخصصة لنقل الركاب وأعادت طائرة هليكوبتر واحدة من طراز MI-26، فترتبت على ذلك زيادة سنوية صافية في التكاليف التشغيلية بلغت ٦,٩ ملايين دولار.

٣ - النسب المعيارية

٢٥ - تثني اللجنة على البعثة لقيامها باستخدام نسب تقوم على أساس التكاليف الحقيقية المجربة على صعيد البعثة، بحيث تخلت عن المعايير المؤسسية ووضعت بذلك ميزانية تتسم بواقعية أكبر وتتفادى تضخيم الميزانية. فقد تم، على سبيل المثال، تحديد الاحتياجات من الوقود والنفط ومواد التشحيم على أساس السعر المحلي الفعلي البالغ ٠,٣٣ دولار بدلا من السعر المرجعي المحدد في ٠,٥ دولار، وكذلك على أساس تقديرات أكثر واقعية للاستهلاك اليومي للوقود لكل مركبة. وتطلب اللجنة إلى إدارة عمليات حفظ السلام توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل البعثات الأخرى.

هاء - التعاون

٢٦ - لاحظت اللجنة التعاون المكثف اليومي ما بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وغيرها من بعثات حفظ السلام في غرب أفريقيا، وبالتحديد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وذلك في المجالات المتصلة بالإدارة والسوقيات، والتدريب، والعمليات العسكرية، والشؤون السياسية والمدنية، وعمليات الشرطة المدنية، وحماية حقوق الإنسان والطفولة، والشؤون الإنسانية، والإعلام. وباعتبار بعثة الأمم المتحدة

في سيراليون أقدم البعثات في المنطقة، وحيث أنها اكتسبت الخبرة والتجربة، فهي قادرة على تقديم الدعم إلى البعثات الأخرى، ولا سيما خلال مرحلة إنشائها الأولى.

٢٧ - وعلى سبيل المثال، تتبادل البعثات الثلاث المذكورة المساعدة في مجال الإدارة والسوقيات، وذلك بتقاسم المعدات البالغة الأهمية والطائرات والموظفين المتخصصين، وبتقديم المساعدة الطبية. وأوفدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في مجال عمليات الشرطة المدنية، ضابطا للشرطة المدنية إلى ليبريا للقيام بمهمة تقييم دامت أسبوعين، ووفرت مواد خاصة بالتدريب، ونظمت حلقة عمل، ووضعت آليات للتخطيط المشترك وتقاسم المعلومات المتعلقة بقضايا الأمن عبر الحدود. وتعقد بانتظام مناقشات بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك من قبيل التخطيط لعودة اللاجئين إلى الوطن، أو الدروس المستفادة في مجال حماية الطفولة. وقدمت البعثة أيضا مساعدة في الإعداد لحلقات عمل وقدمت إحاطات في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان إلى القيادة العسكرية قبل انتشارها في ليبريا.

٢٨ - ومن بين الصلات التي تم ربطها بشكل رسمي الاجتماعات بين الممثلين الخاصين للأمين العام، التي تشكل منتديات من أجل تقييم التطورات في المنطقة دون الإقليمية في المجالين السياسي والأمني، والاجتماعات المعقودة كل ثلاثة أشهر بين قادة القوات الثلاثة، التي تقوم بتنسيقها أمانة أقاليمية.

٢٩ - وعلى الصعيد العسكري، أقيمت الصلات على مستويات عديدة بين ضباط الأركان، وتجرى عمليات منتظمة لتبادل المعلومات والتقييمات. وقامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتبادل ضباط الاتصال، وتسيّر دوريات مشتركة على الحدود مع ليبريا، وتستعرض المخاطر يوميا. وأُبلغت اللجنة أن البعثات تعكف معا عن كثب أيضا على عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم التي تتسم بأهمية بالغة، والتي كان من المتوقع في البداية أن تستكمله بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤. ويعتبر الوجود المستمر لما يقرب من ٨٠٠ مقاتل سابق على أراضي كوت ديفوار وليبريا مصدرا محتملا للخطر ولزعزعة الاستقرار، لا بالنسبة لسيراليون فحسب، بل بالنسبة للمنطقة كلها. وتحث اللجنة البعثة على متابعة هذه المسألة بشكل جدي.

٣٠ - وتقيم البعثة والوكالات علاقات تعاون واسعة بينها في المنطقة. وقد كان من دواعي سرور اللجنة الاستشارية أن تلاحظ روح التعاون الموجودة بين الكيانات المشاركة في الفريق القطري لسيراليون والشعور بوحدة الأهداف المتوخاة التي تبديه. وتعمل الوكالات فعلا جنبا إلى جنب في ميادين من قبيل إعادة توطين المشردين، واللاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية الطفولة، والأسلحة الصغيرة، وحملات التحصين، والشباب وتوفير

العمل لهم، وهي في وضع يتيح لها تسلم مسؤولية العديد من برامج البعثة لدى انسحابها. وقد أبلغت اللجنة بأن البنك الدولي، على سبيل المثال، التزم بخطة ممتدة على ثلاث سنوات لتطوير الهياكل الأساسية بقيمة ٧٠ مليون دولار في السنة. غير أن موارد التمويل نادرة على العموم؛ فقد أبلغت اللجنة أن النداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الذي أطلق مؤخرا لم يدر سوى ١٠ في المائة من التمويل المستهدف المحدد بـ ٦٠ مليون دولار.

٣١ - وخلال الزيارة التي قامت بها اللجنة الاستشارية، اعترف الفريق القطري بأن احتياجات الانتعاش والانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة في سيراليون تتجاوز بكثير القدرات الفردية لأي وكالة وتستدعي إقامة شراكات متعددة الأبعاد مع الحكومة والأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنسانيين والإنمائيين. وأعلمت اللجنة بأن التمويل في حالات الطوارئ كان في المراحل الأولى من التدخل الدولي في سيراليون وافرا لدى المنظمات غير الحكومية التي بادرت بوضع مشاريع سخية. غير أنه بعد إنشاء البعثة، انعدم هذا النوع من التمويل إلى حد ما وشرعت المنظمات في إنهاء أنشطتها والانسحاب من سيراليون، مما أسفر عن وقوع بعض التوترات الاجتماعية وتعطيل الخدمات. **وتشدد اللجنة على أنه ينبغي أن تتسم استراتيجية الانسحاب بالسلاسة وأن تقوم البعثة من أجل ذلك بتنسيقها وبإشراك جميع الوكالات والمنظمات غير الحكومية المعنية، علاوة على الحكومة.**

٣٢ - وتلاحظ اللجنة باهتمام، فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة لسيراليون، مدى التعاون القائم حاليا، وتشجع البعثة على تعزيز تعاونها مع المحكمة إلى أقصى حد ممكن خلال الفترة المتبقية من ولاية البعثة. وتم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ التوقيع على مذكرة تفاهم توضح شروط التعاون بين المحكمة والبعثة. وقد أبلغت اللجنة بأن الدعم المقدم من البعثة كان بالغ الأهمية في المجال الأمني، وأن المحكمة ظلت تعتمد على طائرات الهليكوبتر الخاصة بالبعثة من أجل تنقل الموظفين إلى المناطق الداخلية من البلد ومنها من أجل إجراء التحقيقات وزيارة الشهود وتنفيذ برامج التوعية. وقدمت البعثة كذلك أنواعا أخرى من الدعم السوقي إلى المحكمة على أساس تسديد التكاليف. وترى اللجنة أنه كان من الممكن بذل جهود أكبر لإنشاء دوائر مشتركة في مجالات مثل مجالات شؤون الموظفين وتكنولوجيا المعلومات، والمالية والمشتريات من أجل تفادي إقامة وحدات مستقلة في صلب المحكمة.

واو - المشاريع ذات الأثر السريع

٣٣ - قامت اللجنة الاستشارية خلال تواجدها في سيراليون بزيارة موقعين لمشروعين من المشاريع ذات الأثر السريع لبناء مدارس من قبل الأفراد العسكريين الغانيين. وترى اللجنة أن هذه المشاريع المتواضعة من حيث نطاقها وتكاليفها ليست مفيدة للمجتمعات المحلية المعنية

فحسب بل مفيدة أيضا لتعزيز العلاقات العامة الإيجابية في صفوف جميع المشاركين. وتتيح للوحدات العسكرية، فضلا عن ذلك، الاضطلاع بمهام بناءة إضافية. وتلاحظ اللجنة في هذا السياق أن المشاريع التي زارت مواقعها يجري تنفيذها خلال مرحلة تقليص حجم البعثة بدلا من مرحلة انطلاقها كما كان متصورا في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي) (انظر A/55/305 – S/2000/809، الفقرة ٤٧ (أ)).

٣٤ - وإن اللجنة لترى أن المشاريع ذات الأثر السريع قد تكون ذات فائدة بعد المراحل الأولى من البعثة حينما تساهم في تنفيذ ولاية البعثة عن طريق تعزيز العلاقات الودية بين الوحدات العسكرية والسكان المحليين. غير أنه يجب الحرص على عدم تعميم الطابع البيروقراطي على صعيد هذه المشاريع، ذلك أن الفائدة منها تكمن في المرونة التي تطبع تخطيطها وتنفيذها، وفي انخفاض تكلفتها. ويفترض أن تكون التجربة المكتسبة في هذه المشاريع كافية في هذه المرحلة لاستخلاص دروس مستنيرة.

٣٥ - وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة قصد توسيع نطاق تمويل المشاريع ذات الأثر السريع بعد مرور المراحل الأولى لإقامة البعثات. وتوصي اللجنة كذلك، سعيا إلى المساعدة في عملية النظر هذه، بأن تعمل الأمانة العامة على وضع نموذج يستقي من الدروس المستفادة ولا ينطوي على وضع ترتيبات مالية ثابتة من شأنها أن تجعل هذه المشاريع أكثر كلفة وأن تعرقل تنفيذها بسرعة.

إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

٣٦ - كانت إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أحد الكيانات التي حظيت بتقدير خاص من قبل اللجنة عقب زيارتها للبعثة. والإذاعة تغطي جل مناطق البلد، وهي في الواقع محطة إذاعية وطنية تحتل مكان الصدارة في البلد، وتتيح للناس تغطية إعلامية غير متحيزة، وتشكل منبرا للتعبير عن الآراء من خلال برامجها العديدة المفتوحة أمام مكالمات المستمعين. وتذيع محطة البعثة الإذاعية كذلك برامج موجهة لجمهور معين، مثل برنامج صوت الأطفال ''Voice of Children'' الذي يذيع حاليا ١٢ برنامجا على ثلاث محطات إذاعية في جميع أنحاء البلد، يشارك في إنتاجها وتقديمها وإجراء الأبحاث لها ما يقرب من ٢٠٠ طفل. وتدرك اللجنة أن إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كانت فعالة في تعبئة الناس من أجل المشاركة في الانتخابات، وتنتظر أن تواصل اضطلاعها بدور هام في أثناء تصفية البعثة ومباشرة المحكمة الخاصة لمرحلة المحاكمات.

رابعا – استنتاجات اللجنة الاستشارية

٣٧ – يرد في الفقرة ٢٥ من الميزانية المقترحة (A/59/286) الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. **واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في اعتبارها التعليقات الواردة أعلاه، توصي الجمعية العامة بالموافقة على مقترحات الأمين العام.**

الوثائق

- الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/286)
- قرار مجلس الأمن ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤
- قرار مجلس الأمن ١٥٦٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
- قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤